غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة
ⵜⴰⵅⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵓⵙⵜⴰⵔⵜ ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵔⵥⵥⵓⵖ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵅⵏⵉⴼⵔⴰ
Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Béni Mellal-Khénifra

النشرة الاقتصادية
BULLETIN ECO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة

العدد التاسع - يوليوز 2022

محتوى العدد

01 أنشطة الغرفة
Activités de la CCIS

02 أخبار جهوية
Infos régionales

03 أخبار وطنية
Infos nationales

04 أخبار دولية
Infos internationales

05 معارض وملتقيات
Foires et Rencontres

06 ملف الشهر
Dossier du mois

أنشطة الغرفة

01

بني ملال : الحصة التكوينية الرابعة حول موضوع "تقنيات البيع والتسويق" لفائدة التعاونيات والمقاولات الناشئة

نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة يوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 على الساعة العاشرة صباحا بمقرها ببني ملال ،الحصة التكوينية الرابعة لفائدة التعاونيات والمقاولات الناشئة في مجال تقنيات البيع والتسويق، وتندرج هذه الدورة التكوينية في إطار تنزيل مقتضيات اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين غرفة التجارة والصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة والتجاري وفا بنك.

وتهدف هذه الحصة التكوينية التي أشرفت على تأطيرها السيدة فاطمة اعنوز خبيرة في مجال البيع والتسويق والتوزيع، إلى تمكين التعاونيات من المهارات والمعارف النظرية والتطبيقية المتعلقة بالبيع والتسويق ، والطرق والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في هذه العملية من أجل تعريف العميل أو المشتري بفوائد ومميّزات السّلع والخدمات المراد بيعها وضمان استمرارها في السوق، والمحافظة على رضا العملاء وولاء الزبناء.

أنشطة الغرفة

بني ملال : "عروض التمويل وقنوات التوزيع "
محور الحصة التكوينية الأخيرة لفائدة التعاونيات و المقاولات الناشئة

نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة بشراكة مع دار المقاول يوم الأربعاء 06 يوليوز 2022 على الساعة التاسعة والنصف صباحا بمقرها ببني ملال ، الحصة التكوينية الخامسة والأخيرة حول موضوع عروض التمويل وخاصة برنامج "انطلاقة" وقنوات التوزيع لفائدة التعاونيات و المقاولات الناشئة .

تم خلال هذا اللقاء، الذي أطره السيد محمد الزوين مستشار بدار المقاول ، عرض ومناقشة المحاور الرئيسية لبرنامج انطلاقة والمتمثلة في التمويل المقاولاتي والدعم والمواكبة بالإضافة إلى الإجراءات الواجب إتباعها للاستفادة من البرنامج وأبرز الفئات التي يستهدفها، كما تناول في العرض أهم مصادر التمويل الأخرى المتعلقة بتسهيلات الصندوق ، السحب على المكشوف، الخصم التجاري، عقد تحويل الفواتير ، وقروض الاستثمار والإيجار.

كما ألقت الأستاذة فاطمة اعنوز عرض حول موضوع قنوات التوزيع ودورها وأنواعها بالاضافة إلى مميزاتها وعيوبها.

وقد ترأس هذا اللقاء السيد عبد العزيز الركوبي نائب رئيس الغرفة الذي أكد في كلمته الختامية لهذه الدورة على الدور الكبير الذي تلعبه الغرفة في تأطير ومواكبة وتكوين حاملي المشاريع وأصحاب المقاولات الصغرى والصغيرة جدا منوها بالشراكة المثمرة التي تجمع بين الغرفة و مجموعة التجاري وفا بنك.

وفي الأخير اختتمت أشغال هذه الدورة التكوينية بتوزيع شواهد المشاركة من قبل السيد نائب رئيس الغرفة إلى جانب مجموعة من الأطر المشرفة على التكوين على كافة المستفيدين الذين عبروا عن إعجابهم واستحسانهم لمستوى التنظيم وكفائة المؤطرين وجودة المواضيع المبرمجة والتي أجابت على عدد مهم من تساؤلاتهم وانشغالاتهم المهنية.

أنشطة الغرفة

01

بني ملال: انعقاد اجتماع مكتب الغرفة يوم الخميس 28 يوليوز 2022 بمقرها ببني ملال

عقد مكتب غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال - خنيفرة اجتماعا له يوم الخميس 28 يوليوز 2022 على الساعة العاشرة (10.00) صباحا بمقر الغرفة ببني ملال.

وتضمن جدول أعماله النقط التالية:

1 -تتبع مراح تنزيل مخطط تنمية الغرفة؛

2 -دراسة المشاريع الاقتصادية المهيكلة المنبثقة عن اللقاءات التشاورية على مستوى كل إقليم؛

3 -برنامج عمل اللجان؛

4 -مختلفات.

ترأس الاجتماع السيد عيسى عقاوي النائب الأول لرئيس الغرفة بحضور السيدات و السادة: عبد الغاني الشرقاوي، عبد العزيز ركوبي، زينب الزيتوني ، المصطفى المطر ، عبد القادر ازلمادن ، للا الشريفة الحمدو.

تحفيز الاستثمار وتعزيز دور مواكبة المقاولة

موضوع اجتماع المجلس الإداري للمركز الجهوي للاستثمار لجهة بني ملال خنيفرة

الصباح 24-2022/07/02

ترأس والي جهة بني ملال خنيفرة، السيد خطيب الهبيل، مساء يوم الخميس 30 يونيو 2022، اجتماع المجلس الاداري للمركز الجهوي للاستثمار، وذلك تفعيلا للمادة 13 من القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

خلال هذا الاجتماع أشار والي الجهة، رئيس المجلس الإداري للمركز الجهوي للاستثمار، الى أن عدد المشاريع الموافق عليها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال 2021، قد وصل الى 193 مشروعا مقابل 133 سنة 2020 ، أي بزيادة 45%، ومن المتوقع أن تساهم في خلق 8230 منصب شغل، مشددا على ضرورة تعبئة كافة المتدخلين المعنيين، من أجل تطوير وتقوية آليات مواكبة المشاريع الاستثمارية في جميع مراحلها، وذلك بهدف تجنب الصعوبات التي تعترض هذه المشاريع، للرفع من نسب إنجازها وتحقيقها على أرض الواقع.

كما أضاف أن حجم الاستثمارات التي نالت موافقة اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، قد عرف زيادة ملحوظة بنسبة 48%، ما يعادل 14,5 مليار درهم، مقابل 9,83 مليار درهم سنة 2020؛ داعيا الى الحرص على وضع كل الآليات الكفيلة بالتحفيز الاقتصادي وتنمية العرض الترابي المتعلق بالاستثمار، خاصة من خلال اعداد وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاستثمار، وانعاشه وتشجيعه والتحفيز عليه، واعداد وتنفيذ مخططات موجهة للمستثمرين للنهوض بالمجال الترابي للجهة وبجاذبيته.

ودعا والي الجهة المركز الجهوي للاستثمار الى الحرص، بالتنسيق والتعاون التام مع جميع الفاعلين المعنيين، على تعزيز دور مواكبة المقاولة الجهوية، والتفعيل الجهوي للتدابير والآليات التي وضعتها السلطات العمومية بهدف دعم النسيج المقاولاتي، مشددا على ضرورة تظافر الجهود لمواجهة التحديات والاكراهات التي تؤثر على ديمومة المقاولة بالجهة والحفاظ على استدامة أنشطتها.

ومن جهته، قدم مدير المركز الجهوي للاستثمار بالنيابة عرضا تضمن حصيلة إنجازات المركز خلال النصف الأول من سنة 2022، وذلك على مستوى تدبير مختلف البرامج المندمجة المتعلقة بمواكبة انجاز المشاريع الاستثمارية والمواكبة القبلية والبعدية لخلق المقاولات، بالإضافة الى الإنجازات المحققة على مستوى التحفيز الاقتصادي والتسويق الترابي الجهوي.

هذا وعرف الاجتماع تقديم تقرير مكتب التدقيق برسم سنة 2021، وتقديم تقرير لجنة التدقيق برسم نفس الموسم. كما عرف عدة تدخلات تمحورت جلها حول القضايا والآليات التي من شأنها تحفيز الاستثمار وتعزيز جلب المستثمرين ودعم دور مواكبة المقاولات بالجهة.

وخلال هذا الاجتماع الذي انعقد بحضور كافة أعضاء المجلس الإداري للمركز الجهوي للاستثمار، وافق المجلس على جميع النقط المدرجة بجدول الأعمال والتي همت بالخصوص المصادقة على محضر اجتماع المجلس الإداري السابق المنعقد بتاريخ 30 مارس 2022، وحصر القوائم التركيبية للسنة المالية 2021، والمصادقة على تقرير التسيير السنوي 2021.

ملتقى الاستثمار الجهوي

تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في جهة بني ملال خنيفرة

نظمت الإدارة الجهوية للمركز الجنوبي لبنك إفريقيا يوم الخميس 21 يوليوز 2022 على الساعة 2 بعد الزوال بفندق عين أسردون ملتقى الاستثمار الجهوي الذي يروم تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في جهة بني ملال خنيفرة عبر التعريف بآليات مؤسساتية للدعم و المواكبة.

و لقد دعي إلى هذا الملتقى مجموعة من المستثمرين المقيمين في أوربا من أجل الحوار مع المؤسسات الجهوية (المركز الجهوي للاستثمار بجهة بني ملال خنيفرة، المديرية الجهوية للصناعة و التجارة ببني ملال و المديرية الجهوية للفلاحة ببني ملال خنيفرة) و كذا بنك افريقيا في أفق تحقيق رغبتهم في الاستثمار في جهتهم الأصلية.

و عمل هذا الملتقى على تعريف المغاربة المقيمين بالخارج بفرص الاستثمار التي تتيحها جهة بني ملال خنيفرة في مجالات الصناعة و السياحة و الفلاحة من خلال عرض الاستراتيجيات الوطنية و الجهوية الجديدة في هذه المجالات.

جهة بني ملال خنيفرة – أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا

2022 / 07 / 27،20:09,02– mapbenimellal

في ما يلي أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا كما تمت معاينتها خلال شهر يوليوز 2022 بأسواق جهة بني ملال خنيفرة:

السلعة	02 يوليوز 2022	09 يوليوز 2022	20 يوليوز 2022	27 يوليوز 2022
الخضر				
البطاطس	بين 3.9 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.9 و 4 دراهم / كلغ	بين 4 و 6 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 6 دراهم / كلغ
البصل	بين 2 و 3.5 دراهم / كلغ	بين 2 و 3.5 دراهم / كلغ	بين 2 و 3 دراهم / كلغ	بين 2 و 3.5 دراهم / كلغ
الطماطم	بين 4 و 4.5 دراهم / كلغ	بين 4 و 4.5 دراهم / كلغ	بين 5 و 5.5 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 6 دراهم / كلغ
الجزر	بين 3.9 و 4 درهم / كلغ	بين 3.9 و 4 درهم / كلغ	بين 4 و 4.5 درهم / كلغ	بين 4 و 4.5 درهم / كلغ
الباذنجان	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 4.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ
الخيار	بين 4 و 5 درهم / كلغ	بين 5 و 5.5 درهم / كلغ	بين 6 و 8 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ
القرع الأخضر	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 6 و 6.5 دراهم / كلغ	بين 6.6 و 7 دراهم / كلغ
القرنبيط (الشيفلور)	بين 5.5 و 6 درهم للقطعة	بين 5.5 و 6 درهم للقطعة	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ
الفول	بين 6 و 8 دراهم / كلغ	بين 6 و 8 دراهم / كلغ	بين 6 و 7 دراهم / كلغ	بين 6 و 7 دراهم / كلغ
الكرنب	بين 5.5 و 6 درهم/ قطعة	بين 5.5 و 6 درهم/ قطعة	بين 5.5 و 6 درهم/ قطعة	بين 6 و 6.5 درهم/ قطعة
البازلاء	بين 5 و 6 درهم/ كلغ	بين 6 و 6.5 درهم/ كلغ	بين 6 و 7 درهم/ كلغ	بين 6 و 7 درهم/ كلغ
الأسماك				
السردين	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ
الميرلا	بين 70 و 80 درهم / كلغ	بين 70 و 80 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ
الصول	بين 75 و 80 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ
لونشوا	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ
الجمبري (كروفيت)	بين 85 و 90 درهم / كلغ	بين 90 و 100 درهم / كلغ	بين 90 و 100 درهم / كلغ	بين 90 و100 درهم / كلغ
الحبوب و القطاني				
القمح الطري	بين 4 و 4.5 درهم/كلغ	بين 4 و 4.75 درهم/كلغ	بين 4 و 5 درهم/كلغ	بين 4 و 5 درهم/كلغ
القمح الصلب	بين 5.5 و 6 درهم /كلغ	بين 5.5 و 6.1 درهم /كلغ	بين 6 و 6.1 درهم / كلغ	بين 6 و 6.2 درهم / كلغ
الشعير	بين 3.8 و 5 درهم / كلغ	بين 3.8 و 5 درهم / كلغ	بين 3.8 و 4.75 درهم / كلغ	بين 3.8 و 5 درهم / كلغ
الذرة	بين 5 و 7 درهم / كلغ	بين 5 و 7 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ
أرز دائري	بين 11 و 13 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ	بين 12.9 و 13 درهم / كلغ	بين 12.9 و 13 درهم / كلغ
أرز طويل	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ
سميدة	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.75 و 12 درهم / كلغ	بين 11.75 و 12 درهم / كلغ
الكسكس	بين 13.75 و 14 درهم / كلغ	بين 13.75 و 14 درهم / كلغ	بين 13.75 و 14 درهم / كلغ	بين 13.75 و 14 درهم / كلغ
البازلاء (الجلبانة)	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12و 13 درهم / كلغ
الفول	بين 10.5 و 11 درهم / كلغ	بين 10.5 و 11 درهم / كلغ	بين 10.75 و 11 درهم / كلغ	بين 10.75 و 11 درهم / كلغ
الشعرية	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ
العدس	بين 13 و 16 درهم / كلغ	بين 13 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ
الحمص	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ
الفاصوليا الجافة	بين 14 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ
اللحوم الحمراء و البيضاء				
لحم الخروف (الغنمي)	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ
لحم البقر (البقري)	بين 60 و 67.5 درهم / كلغ	بين 60 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 60 و 65 درهم / كلغ
لحم الماعز	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ
دجاج مذبوح	بين 25 و 28 درهم / كلغ	بين 25 و 28 درهم / كلغ	بين 28 و 30 درهم / كلغ	بين 26 و 28 درهم / كلغ
دجاج حي	بين 16.5 و 18.5 درهم / كلغ	بين 14.5 و 18.5 درهم / كلغ	بين 15 و 18.5 درهم / كلغ	بين 16 و 18.5 درهم / كلغ
لاداند (الديك الحبشي)	بين 47.5 و 55 درهم / كلغ	بين 47.5 و 55 درهم / كلغ	بين 50 و 55 درهم / كلغ	بين 50 و 55 درهم / كلغ
البيض	بين 0.8 و 0.9 درهم للواحدة	بين 0.8 و 0.9 درهم للواحدة	بين 0.8 و 0.9 درهم للواحدة	بين 0.8 و 0.9 درهم للواحدة
الفواكه				
تفاح محلي	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 12 درهم / كلغ
تفاح مستورد	بين 24 و 28 درهم / كلغ	بين 24 و 28 درهم / كلغ	بين 24 و 28 درهم / كلغ	بين 26 و 28 درهم / كلغ
موز محلي	بين 9.5 و 10 درهم / كلغ	بين 9.5 و 10 درهم / كلغ	بين 11 و12 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ
موز مستورد	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 17 درهم / كلغ	بين 14 و 17 درهم / كلغ
الحامض	بين 3.5 و 5 درهم / كلغ	بين 6 و 9 درهم / كلغ	بين 8 و 14 درهم / كلغ	بين 8 و 14 درهم / كلغ
برتقال	بين 4 و 4.5 درهم / كلغ	بين 4 و 4.5 درهم / كلغ	بين 4 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ
الأفوكادو	بين 30 و 40 درهم / كلغ	بين 30 و 40 درهم / كلغ	بين 35 و 40 درهم / كلغ	بين 35 و 40 درهم / كلغ

وزير الصناعة والتجارة يكشف حصيلة استبدال الواردات بالمنتجات المغربية

هسبريس-2022/07/04

كشف رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، تفاصيل جديدة حول برنامج تعزيز السيادة الوطنية في قطاع الصناعة عبر تشجيع وسم "صنع في المغرب"، وجاء ذلك خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب، يوم الاثنين 04 يوليوز 2022.

وقال مزور: "اليوم لدينا مشاريع تمكن من استبدال أكثر من 65 مليار درهم من الواردات بمنتجات محلية"، مشيرا إلى أن الهدف في البداية كان هو استبدال حوالي 50 مليار درهم من الواردات بمنتجات مغربية.

في السياق ذاته، أكد الوزير أن الحكومة تعكف على إعداد مرسوم جديد من أجل إعطاء الأولوية للمنتوج المحلي في منظومة الصفقات العمومية، وذكر أن المغرب يولي أهمية كبيرة لتكوين الموارد البشرية لمواكبة السيادة الصناعية.

وقال مزور: "اليوم لدينا اتفاقية مع الجامعات من أجل تكوين 100 ألف مهندس للاشتغال في الصناعة والابتكار، كما نتوفر على 7 آلاف مهندس يشتغلون في صناعة السيارات. وجرى حاليا تكوين 2000 مهندس آخر للاشتغال في مجال تصميم السيارات.

وكانت الحكومة قد أعدت مخططا للإنعاش الصناعي 2021-2023، تتمثل مرتكزاته في برنامج بنك المشاريع الصناعية لاستبدال الواردات بالمنتج المحلي، تماشيا مع رؤية النموذج التنموي الجديد، الذي يهدف إلى تسريع التنمية الصناعية من أجل الزيادة في إحداث مناصب الشغل والرفع من القيمة المضافة وإنعاش ودعم القطاع الصناعي المغربي المتأثر بجائحة كورونا.

ويهدف بنك المشاريع الصناعية إلى توسيع قاعدة الأنشطة الصناعية في مختلف مناطق المملكة، من خلال مواكبة حاملي المشاريع الاستثمارية وتشجيعهم على الاستثمار في جميع المناطق الصناعية. ويستفيد حاملو المشاريع من الدعم الذي توفره المراكز التقنية، فضلا عن خبرة المعهد المغربي للتقييس في القسم المتعلق بالمعايير والشهادات من أجل ضمان منتجات محلية ذات جودة عالية.

كما اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات لحماية المنتوج المحلي من المنافسة الخارجية، أبرزها الزيادة في الرسوم الجمركية من 25 في المائة إلى 40 في المائة على استيراد المنتجات الجاهزة.

من جهة أخرى، أكد مزور أن المغرب يتوفر اليوم على 1095 مشروعا صناعيا في كل جهات المملكة، ما سيمكن من خلق 254 ألف منصب شغل.

الرقمنة تصل إلى مسطرة الصفقات العمومية

هسبريس– 2022/07/06

أصدرت وزيرة الاقتصاد والمالية قرارا يقضي بتجريد مساطر الصفقات العمومية من الصفة المادية، من خلال إيداع أظرفة المتنافسين وعروضهم وفتحها بكيفية رقمية.

وسيتم بموجب هذه المقتضيات، الصادرة ضمن القرار رقم 1982.21 المتضمن في الجريدة الرسمية 7104، تحديد مسك واستغلال قاعدة المعطيات الإلكترونية للمقاولين والموردين والخدماتيين.

كما يحدد القرار شروط وكيفيات اللجوء إلى المناقصات الإلكترونية وإجرائها، وتجريد الضمانات المالية من الصفة المادية، وكيفيات سريان مفعول الأحكام المتعلقة بوجوب إيداع وسحب أظرفة المتنافسين وعروضهم بطريقة إلكترونية.

ووفق مقتضيات القرار، سيتم إحداث منصة وطنية هدفها تجريد مساطر إبرام الصفقات العمومية من الصفة المادية تتولى الخزينة العامة للمملكة تدبيرها.

وسيتم ضمان ولوج الفاعلين في مسار الصفقات العمومية، من صاحب المشروع والمتنافس وصاحب الصفقة والمحاسب العمومي، إلى البوابة عن طريق اسم حساب وكلمة سر محدثة من لدن الخزينة العامة.

وسيتوفر المتنافس المسجل في بوابة الصفقات العمومية على فضاء خاص به على مستوى قاعدة المعطيات الإلكترونية للمقاولين والموردين والخدماتيين، كما يحتوي الفضاء على المعلومات المتعلقة بمؤهلاته القانونية والتقنية والمالية.

يمكن للمتنافس أن يطلب، عبر البوابة، كل معلومة أو توضيح من صاحب المشروع يتعلق بملف الاستشارة وإيداع أظرفته بطريقة إلكترونية، وإمكانية السحب أو استكمال ملفه الإداري عند الاقتضاء.

ويشير القرار إلى ضرورة التوقيع الإلكتروني على كل وثيقة من لدن المتنافس وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا الصدد، كما يتم تشفير أظرفة المتنافسين قبل إيداعها عبر البوابة.

ومن المقرر أن تدخل مقتضيات هذا القرار حيز التنفيذ عشرة أيام بعد تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وينسخ بذلك قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 20.14 الصادر في 4 شتنبر 2014.

وستدخل الأحكام المتعلقة بوجوب إيداع أظرفة المتنافسين حيز التنفيذ تدريجيا؛ فبالنسبة إلى الصفقات التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري 5 ملايين درهم ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح نونبر 2022. وبخصوص الصفقات التي يساوي أو يفوق مبلغها التقديري مليونيْ درهم ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح فبراير 2023، وابتداء من فاتح غشت 2023 بالنسبة إلى جميع الصفقات مهما كان مبلغها التقديري.

التجارة الحرة الإفريقية ترفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بـ14٪

هسبريس– 2022/07/10

قال تقرير للبنك الدولي إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للدول، من حيث زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.

وجاء في التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب نحو الدول الإفريقية سوف ينمو في حال تم تنفيذ الاتفاق التجاري تنفيذا كاملا للمواءمة بين قواعد الاستثمار والمنافسة بنحو 16,6 في المائة، وهو أعلى نسبة نمو بعد نيجيريا بنمو متوقع بـ26 في المائة.

والمغرب من الدول التي صادقت على اتفاق التجارة الحرة الإفريقية التي تشمل ما يناهز 1.3 مليارات شخص، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي لبلدانها مجتمعة 3.4 تريليونات دولار.

وعلى مستوى استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، أشارت معطيات التقرير إلى أنها ستنمو بنحو 14,2 في المائة بحلول سنة 2035، وفق التقرير المعنون: "تحقيق الاستفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية."

وأفادت التوقعات الواردة في التقرير بأن الاتفاق التجاري سيؤدي إلى زيادة الدخول في القارة نحو 9 في المائة إلى 571 مليار دولار، وخلق قرابة 18 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2035؛ وهو ما سيدعم خروج حوالي 50 مليون شخص من دائرة الفقر المدقع.

وأوردت النتائج الرئيسية للتقرير أن منطقة التجارة الحرة لديها القدرة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحتاج إليه إفريقيا للتنويع بما يضم صناعات جديدة مثل الصناعات الزراعية والخدمات، والحد من مواطن ضعف المنطقة في مواجهة دورات الرواج والركود للسلع الأولية.

وسجل خبراء البنك الدولي أن توطيد التكامل بما يتجاوز نطاق التجارة وتدابير تسهيل التجارة التي تكفل تنسيق السياسات بشأن الاستثمار والمنافسة والتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية سيساهم في تعزيز كفاءة الأسواق وتنافسيتها، وتقليص المخاطر المتصلة بالبيئة التنظيمية، واجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وخلص التقرير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤدي إلى زيادة صادرات إفريقيا ما يصل إلى 32 في المائة بحلول عام 2035، مع نمو الصادرات فيما بين البلدان الإفريقية بنسبة 109 في المائة لا سيما في قطاعات السلع المُصنعة، وستشهد كل البلدان في إفريقيا زيادة التبادل التجاري فيما بين البلدان الإفريقية.

وأكدت الوثيقة أن انحسار الحواجز أمام التجارة والاستثمار سيمكن قطاعات التصدير من تحقيق أكبر نمو في قطاعات النسيج والألبسة والكيماويات والأغذية المُصنعة، كما سيؤدي توطيد التكامل إلى تقليص تكاليف التجارة وتعزيز تدفقات رأس المال الوافدة التي ستعزز الصادرات؛ وهي فرص تستدعي من الدول اختتام المفاوضات وتنفيذ الاتفاق على أكمل وجه.

تقرير: المغرب "عملاق" تصدير الأسمدة و"حارس" إمدادات الغذاء العالمية

هسبريس- 2022/07/11

يمتلك المغرب صناعة أسمدة كبيرة بقدرة إنتاجية ضخمة وانتشار دولي هائل، وهو واحد من أكبر أربع دول مصدرة للأسمدة في العالم بعد روسيا والصين وكندا.

ويشير تقرير نشرته مجلة "The conversation" المتخصصة في الطاقات والبيئة إلى أن الأسمدة المغربية تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية؛ الأسمدة النيتروجينية والأسمدة الفوسفورية وأسمدة البوتاسيوم. وفي عام 2020 بلغ حجم سوق الأسمدة حوالي 190 مليار دولار أمريكي.

ويبرز التقرير ذاته أن المغرب يتمتع بسمة مميزة في إنتاج الأسمدة الفوسفورية، إذ يمتلك أكثر من 70 بالمائة من احتياطيات صخور الفوسفاط في العالم، التي يُشتق منها الفوسفور المستخدم في الأسمدة.

وهذا يجعل المغرب حارس بوابة لسلاسل الإمداد الغذائي العالمية لأن جميع المحاصيل الغذائية تتطلب عنصر الفوسفور لتنمو.

وفي المغرب، يضيف التقرير، بلغت عائدات القطاع عام 2020 زهاء 5.94 مليارات دولار. ويمثل المكتب الشريف للفوسفاط حوالي 20 بالمائة من عائدات التصدير بالمملكة. كما يعتبر أكبر جهة توظيف في البلاد، حيث يوفر فرص عمل لـ21000 شخص.

ويخطط المغرب لإنتاج 8.2 ملايين طن إضافية من الأسمدة الفوسفورية بحلول عام 2026. ويبلغ الإنتاج حاليا حوالي 12 مليون طن.

وأعلنت الشركة الحكومية مؤخرًا أنها ستزيد إنتاجها من الأسمدة للعام بنسبة 10 بالمائة. وهذا من شأنه أن يضع 1.2 مليون طن إضافية في السوق العالمية بحلول نهاية العام، يشير التقرير.

ويزعم التقرير أن المغرب يواجه تحديات جديدة، كما تهدد إنتاجه من الأسمدة تحديات بيئية واقتصادية هائلة. وهي تشمل جائحة "كوفيد" والاضطرابات الشديدة في سلسلة التوريد التي تلت ذلك.

ويبرز التقرير أن روسيا تمثل حاليًا أكبر مصدر للأسمدة في العالم بـ 15.1 بالمائة من إجمالي صادرات الأسمدة. وتمثل الأسمدة واحدة من أكبر نقاط الضعف بالنسبة لأوروبا وأفريقيا. فعلى سبيل المثال يعتمد الاتحاد الأوروبي (جميع الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد) على روسيا للحصول على 30 بالمائة من إمدادات الأسمدة.

ويشير المصدر ذاته إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية كانت لها تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي العالمي، سواء من حيث العرض أو بسبب إمكانية استخدام الأسمدة كسلاح أو أداة اقتصادية.

لذلك يمكن للمغرب أن يصبح مركزًا لسوق الأسمدة العالمي وحارسًا لإمدادات الغذاء العالمية التي يمكن أن تعوض محاولة استخدام الأسمدة كسلاح.

وحصد الاقتصاد المغربي ثمار تحوله إلى عملاق دولي لتصدير الأسمدة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص أدى الجمع بين شراكات المشاريع المشتركة في إنتاج الأسمدة المحلية والتواصل المباشر مع المزارعين إلى زيادة ملحوظة في المحاصيل الزراعية الأفريقية، يضيف التقرير.

كما أنها وسعت تأثير القوة الناعمة للمغرب عبر القارة. فعلى سبيل المثال توفر المملكة أكثر من 90 بالمائة من الطلب السنوي على الأسمدة في نيجيريا. لكن مدى نجاح المغرب في إدارة التحديات التي تواجه الصناعة سيؤثر على تنميته الاقتصادية واستقرار الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء العالم.

ميثاق الاستثمار .. فرصة للرأسمال الوطني

2022/07/14 – SNRT NEWS

ترجمةً لتطلعات وطنية تؤطرها توجيهات ورغبة ملكية، صادق المجلس الوزاري، الأربعاء 13 يوليوز 2022، على مشروع القانون – الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، الذي يستهدف المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية و الخالقة لفرص شغل قارة.

وقدم الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، محسن الجزولي، خلال المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك محمد السادس، عرضا حول مشروع القانون – الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار.

ويهدف هذا المشروع للرفع من آثار عملية الاستثمار، لاسيما في ما يتعلق بخلق فرص الشغل القار، وتقليص الفوارق بين الأقاليم والعمالات في جلب الاستثمارات. كما يتوخى توجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى تعزيز جاذبية المملكة وجعلها قطبا قاريا ودوليا في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، والرفع من مساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم وضع آلية دعم أساسية للمشاريع الاستراتيجية، وثلاث آليات خاصة لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وللمقاولات المغربية التي تتوخى تطوير قدراتها على المستوى الدولي.

وأكد الوزير أن الحكومة قامت كذلك باتخاذ مجموعة من التدابير الموازية، التي تتوخى تسريع الأوراش المتعلقة بتبسيط المساطر ورقمنتها، وتسهيل الولوج للعقار، وتحسين الحكامة وتعزيز انخراط القطاعين الخاص والبنكي في مجال الاستثمار.

ويريد هذا الميثاق، المُنطلق من التوجيهات الملكية السامية، الداعية إلى اعتماد ميثاق تنافسي جديد للاستثمار في أسرع وقت، استغلال مؤهلات المغرب التي تتيح له التنافس وجذب الاستثمار، خصوصا في ظل سريان تداعيات جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية وضرورة التعافي منها.

وهذا الميثاق يراد منه إحداث تغيير في التوجه الحالي الذي يمثل فيه الاستثمار الخاص حوالي ثلث الاستثمار الإجمالي مقابل الثلثين للاستثمار العمومي، حيث يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ 350 مليار درهم في أفق سنة 2035، مع تمكينه من إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، بالنظر لمضامينه التحفيزية المبتكرة التي تهدف إلى تعزيز منظومة الاستثمار.

حجر الزاوية

يصف المحلل الاقتصادي، المهدي فقير، هذا المشروع بكونه اتفاقية لحماية الاستثمار الوطني، في شقه القانوني والتعاقدي، وهو حجر الزاوية في منظومة الاستثمارات، وبخروجه تكتمل المنظومة.

ويرى، ضمن تصريح لـSNRTnews، أنه يضع ويقدم ضمانات من الدولة لتشجيع الاستثمار، وأنه يهدف، إلى جانب تحقيق القطاع الخاص للثلثين ضمن إجمالي الاستثمارات في أفق سنة 2035 ، إلى توسيع الاستثمارات على كافة التراب الوطني، أخذا بعين الاعتبار الخواص، وكذلك المؤهلات الاستثمارية لكل جهة .

من ناحية الكيف، أبرز فقير أن هناك دعما للقطاعات، من خلال التسريع الصناعي، والفلاحي، والارتقاء وتثمين الصناعات ذات القيمة المضافة، وأيضا هناك استهدافٌ للروافع، كالعقار ورقمنة المساطر وغيرها، أي أنها كلها ضمانات من الدولة.

ويشدد على أن العناية المولوية كانت ولازالت هي المؤطرة لهذا الميثاق، والمطلوب الآن في نظره هو الانخراط الجدي للرأسمال الوطني، تماشيا مع التوجيهات الملكية، "وهذا استنهاض لمنظومة القيم التي يجب أن تؤطر العمل الاستثماري"، يقول فقير.

وأبرز المحلل الاقتصادي أنه عندما يتم الحديث عن منظومة استثمارية لجلب الرأسمال الأجنبي، فهذا لا يعني تنقيصا للاستثمار الوطني، إذ "المفروض هو انخراط الرأسمال الوطني، وألا يبقى مرتبطا بكون الاستثمار ينطوي على مخاطر، حيث يجب الوعي اليوم بأن الميثاق يعبر عن إرادة سيادية."

فرصة لا تعوض

أكدت وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، في مناسبة سابقة، أن الميثاق الجديد للاستثمار سيمنح تحفيزات مهمة من أجل تشجيع الاستثمار في المناطق النائية أو الجهات التي هي في حاجة إلى استثمارات أكبر.

فيما حث رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، البنوك والشركات على الانخراط في الدينامية التي ينتظر أن يطلقها الميثاق الجديد للاستثمار. ودعا الوزراء المعنيين بتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، إلى استكمال وضع الآليات الكفيلة بتشجيع المبادرة المقاولاتية وتيسير الفعل المقاولاتي ومواكبة الاستثمار وتعزيز مناخ الأعمال والتنزيل الأمثل لمختلف الإجراءات الكفيلة بخلق دينامية استثمارية وتسريع مشاريع الإصلاح ذات الصلة مع الحرص على تتبع تنزيلها على أرض الواقع.

ويقول فقير إن على الجميع الآن أن يؤمن بالفاعل الاقتصادي الوطني، وبهذا المشروع الوطني، لكي لا يتم التعلل بغياب تشجيعٍ للاستثمار الوطني، خصوصا أن الاستثمار الدولي يمنح الكثير من الفرص.

Le recyclage du plastique, une priorité
10ème édition du forum-exposition international de la plasturgie

MarocHebdo-05/07/2022

Le recyclage et la récupération devraient être structurés davantage pour une meilleure performance.

"Le plastique étant un mot générique pour énormément de produits, il est aujourd'hui temps qu'on développe plusieurs écosystèmes dans plusieurs filières et à plusieurs étages de transformation", a dit Riad Mezzour, ministre du commerce et de l'industrie, qui s'exprimait, le 28 juin 2022, à Casablanca à l'ouverture de la 10ème édition du Forum-Exposition international de la plasturgie. Organisé par la Fédération Marocaine de plasturgie (FMP), sous l'égide du ministère du commerce et de l'industrie, ce rendez-vous unique qui s'est poursuivi jusqu'au 29 juin 2022, a rassemblé des acteurs nationaux et internationaux de l'industrie des plastiques avec leurs partenaires économiques et institutionnels autour des thématiques d'actualité.

Évoquant les défis de l'approvisionnement en matières premières pour le secteur de la plasturgie, le ministre a mis en exergue le rôle du recyclage et de la récupération qui devraient être structurés davantage pour une meilleure performance. En outre, M. Mezzour a relevé l'importance d'avoir des étapes supplémentaires de valorisation dans le secteur et d'assurer une meilleure liaison entre les différentes chaînes de valeur.

De son côté, Hicham Elhaid, président de la Fédération marocaine de plasturgie (FMP), a mis l'accent sur le contexte géopolitique actuel qui pose de nouveaux défis pour les professionnels de la plasturgie, notamment, le surenchérissement des matières premières. Rappelant le caractère transversal de l'industrie des plastiques et ses interactions avec l'ensemble des filières, M. Elhaid a expliqué que le forum se penche sur des questions majeures pour le secteur de la plasturgie, à savoir, la commande publique avec la préférence nationale, la décarbonation et les synergies intersectorielles.

Dépendance aux importations

De son côté, le président de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM), Chakib Alj, a souligné l'importance de créer une filière spécialisée dans le recyclage des plastiques. «L'intégration de la dimension circulaire dans nos pratiques industrielles contribuera non seulement aux efforts de décarbonation de notre économie, mais permettra également de répondre, dans une large mesure, à la problématique de dépendance aux importations», a expliqué le patron des patrons. Cela constituera aussi un levier important pour l'émergence de la filière de récupération, prise en main, jusque-là par le secteur informel, a-t-il dit, notant qu'«à ce niveau, l'impact des cotisations opérées par nos structures en matière d'écotaxe a un rôle important à jouer».

La filière de l'emballage, selon M. Alj, dispose également d'un potentiel économique intersectoriel important, avec un enjeu écologique à intégrer dans les travaux d'innovation des opérateurs. «C'est en effet à travers des chantiers comme ceux-là que s'opérerait la synergie de croissance intersectorielle avec comme objectifs le développement d'investissements croisés entre secteurs, la limitation de notre dépendance aux importations et la création d'opportunités d'emplois pour nos jeunes», a fait valoir le président de la CGEM.

Pour ce faire, un ensemble de prérequis doit être mis en oeuvre, a-t-il ajouté, notant qu'il s'agit en l'occurrence d'encourager l'investissement dans des machines modernes et sophistiquées à travers un cofinancement de ces investissements avec l'Etat. Il s'agit, aussi, de privilégier le produit plastique marocain dans le cadre de la commande publique à travers l'activation de la préférence nationale et de mettre le développement technologique au bénéfice du développement industriel du pays, a relevé M. Alj.

Relance Export, un nouveau programme d'appui aux entreprises exportatrices

LEMATIN.MA-06/07/2022

Les entreprises intéressées doivent adresser leurs dossiers de candidature au ministère, au plus tard le 1 septembre 2022.

Bonne nouvelle pour les entreprises exportatrices opérant dans les secteurs de l'industrie et des services. Le ministère de l'Industrie et du commerce lance, en partenariat avec le ministère de l'Économie et des finances, l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations (AMDIE) et l'Association marocaine des exportateurs (ASMEX), un programme d'appui à l'international spécifique aux entreprises de droit marocain relevant de ces secteurs et disposant d'un potentiel à l'export. Intitulé «Relance Export», ce programme «se veut un accompagnement sur mesure, individualisé et différencié selon le profil de l'entreprise et articulé autour de ses ambitions et besoins réels et spécifiques en matière de développement à l'international», indique le ministère de l'Industrie et du Commerce qui a lancé un appel à manifestation d'intérêt au profit des entreprises concernées. «Relance Export» a pour objectif, précise-t-il, d'appuyer l'entreprise pour renforcer sa compétitivité à l'international et lui offrir les moyens appropriés pour faire face aux concurrents sur les marchés étrangers.

Pour ce faire, ce programme cible les entreprises dont le chiffre d'affaires à l'export annuel est supérieur à 10 millions DH sur les deux derniers exercices. Le ministère de l'Industrie et du Commerce a pour objectif, dans le cadre de cette édition, à accompagner 40 entreprises. Celles-ci doivent disposer, note le ministère, d'un business plan de développement à l'international démontrant un potentiel confirmé à l'export ou de niches et d'opportunités non encore exploitées avec une programmation structurée des opérations sur la période 2023-2024 ; et le positionnement de l'entreprise dans un nouveau produit et/ou un nouveau marché. Les entreprises intéressées doivent adresser leurs dossiers de candidature au ministère, au plus tard le 1er septembre 2022.

Huiles de tables: Les prix ont augmenté de 75%

Hespress-07/07/2022

Les huiles végétales ont ont enregistré des hausses de plus de 75%, a indiqué un document issu du ministère de l'Économie et des Finances. Cette hausse est causée principalement par l'impact des prix à l'international étant donné que le Maroc importe ces huiles de table.

Un document présenté par Houssine Bousselmam, le directeur de la concurrence, des prix et de la compensation, au sein du groupe de travail thématique sur les mesures de contrôle des prix des matières premières de consommation sur le marché national, auquel Hespress a eu accès, donne plus de détails sur les hausses enregistrées ces derniers mois au niveau des denrées alimentaires, en particulier l'huile.

Les prix des produits vendus au niveau national ont été impactés par les hausses enregistrées sur les marchés mondiaux notamment à cause de la guerre entre l'Ukraine et la Russie, deux pays connus pour avoir de grandes réserves en oléagineux, comme les graines de tournesol.

Le Maroc qui importe presque la totalité de ses besoins en graines oléagineuses pour la production d'huiles végétales de table, est dépendant à 98% des matières premières issues de l'étranger.

Au niveau des prix du blé dur, ils ont également enregistré une augmentation de plus de 50%, et des augmentations comprises entre 51 et 69% au niveau du carburant.

Les dérivés du blé dur, tels que la semoule, le couscous et les pâtes, ont connu des augmentations remarquables compte tenu de la hausse des prix de la matière première.

Plusieurs autres éléments expliquent ces hausses, notamment le coût du fret maritime qui a augmenté à cause des dysfonctionnements des réseaux logistiques, ainsi que des conditions climatiques inadaptées qui ont affecté la production de certains produits agricoles.

Le document a lié les hausses de prix sans précédent sur le marché international à la reprise de l'activité économique au niveau mondial après le ralentissement de la pandémie et à la guerre en Ukraine et ses répercussions sur l'économie mondiale, et au retour des politiques protectionnistes pour certains pays en termes d'import et d'export.

A noter que les légumineuses n'ont pas connu d'augmentations significatives en raison de la suspension des droits de douane sur ces matières. Même chose pour les produits compensés comme le sucre, le blé tendre et le gaz butane.

Le document a lié les hausses de prix sans précédent sur le marché international à la reprise de l'activité économique au niveau mondial après le ralentissement dû à la pandémie et à la guerre en Ukraine et ses répercussions sur l'économie mondiale, et au retour des politiques protectionnistes pour certains pays. exportation et importation de matières premières.

En ce qui concerne les mesures adoptées pour faire face aux hausses successives des prix, le document indique que la surveillance continue des prix et le suivi continu des marchés sont parmi les mécanismes les plus importants adoptés pour maintenir la stabilité des prix.

A cet égard, les autorités compétentes surveillent l'approvisionnement régulier des marchés et mettent en place les mesures nécessaires pour combler toute lacune qui entraverait le fonctionnement normal du marché, telles que l'intensification de la production locale et la programmation des importations, le suivi de l'évolution des prix au niveau des marchés nationaux, ainsi que l'évolution du comportement des acteurs du marché en veillant à établir les principes de transparence dans leurs relations avec le consommateur final.

Le gouvernement a également relevé le budget du soutien alloué aux matières premières à 32 milliards de dirhams, alors qu'il était de l'ordre de 16 milliards de dirhams, et a alloué un soutien supplémentaire aux prix du blé tendre importé, qui constitue 80% de la consommation de farine par les familles marocaines, outre un soutien direct aux professionnels du transport pour alléger l'impact des hausses des prix du carburant.

Fertilisants – Le gouvernement donne le feu vert au Groupe OCP pour lancer sa firme chimique « OCP Nutricrops »

Article19.ma-11/07/2022

C'est officiel. Le Groupe OCP a obtenu le feu vert du gouvernement Akhannouch à lancer une nouvelle firme au capital de 13,8 milliards de Dirhams ($1,4 milliards) regroupant plusieurs de ses filiales exerçant dans le secteur des produits chimiques.

Baptisée « OCP Nutricrops », la nouvelle société, qui vise à accélérer la mise en œuvre de la stratégie du Groupe OCP dans le domaine des solutions de fertilisation des sols et des plantes, aura comme activité principale la fabrication d'acide phosphorique, de phosphate monammoniacal et de divers produits chimiques, notamment par transformation du phosphate, lit-on dans le décret n° 2.22.407, publié au Bulletin officiel du 4 juillet 2022.

Fusion de trois sociétés…

L'OCP Nutricrops fusionnera trois sociétés appartenant au groupe OCP, à savoir Jorf Fertilizers Company I, Jorf Fertilizers Company II et Jorf Fertilizers Company IV, et regroupera également Jorf Fertilizers Company III et Jorf Fertilizers Company V, ces deux dernières étant respectivement détenues à 50% et 60% par l'Office.

Le processus de fusion de ces sociétés permettra la création d'une entreprise leader dans le secteur des engrais ainsi que des solutions d'engrais sur mesure, avec plus de flexibilité et d'options en termes de financement, notamment en termes d'ouverture de capital.

Le projet a été initialement approuvé par le conseil d'administration de l'OCP lors d'une réunion en mars 2021.

Nutricrops vise un l'objectif de 30,6 milliards DH entre 2022 et 2025

Le chiffre d'affaires moyen d'OCP Nutricrops devrait atteindre environ 30,6 milliards de Dirhams entre 2022 et 2025.

Dans une conjoncture mondiale marquée par une pénurie d'engrais, aggravée par la guerre d'Ukraine, le groupe OCP a dévoilé son projet d'établir d'usines de fabrication d'engrais au Guatemala et au Brésil à partir de roches phosphatées importées du Maroc.

Industrie automobile: de nouvelles niches pour améliorer le taux d'intégration

Finances News Hebdo-16/07/2022

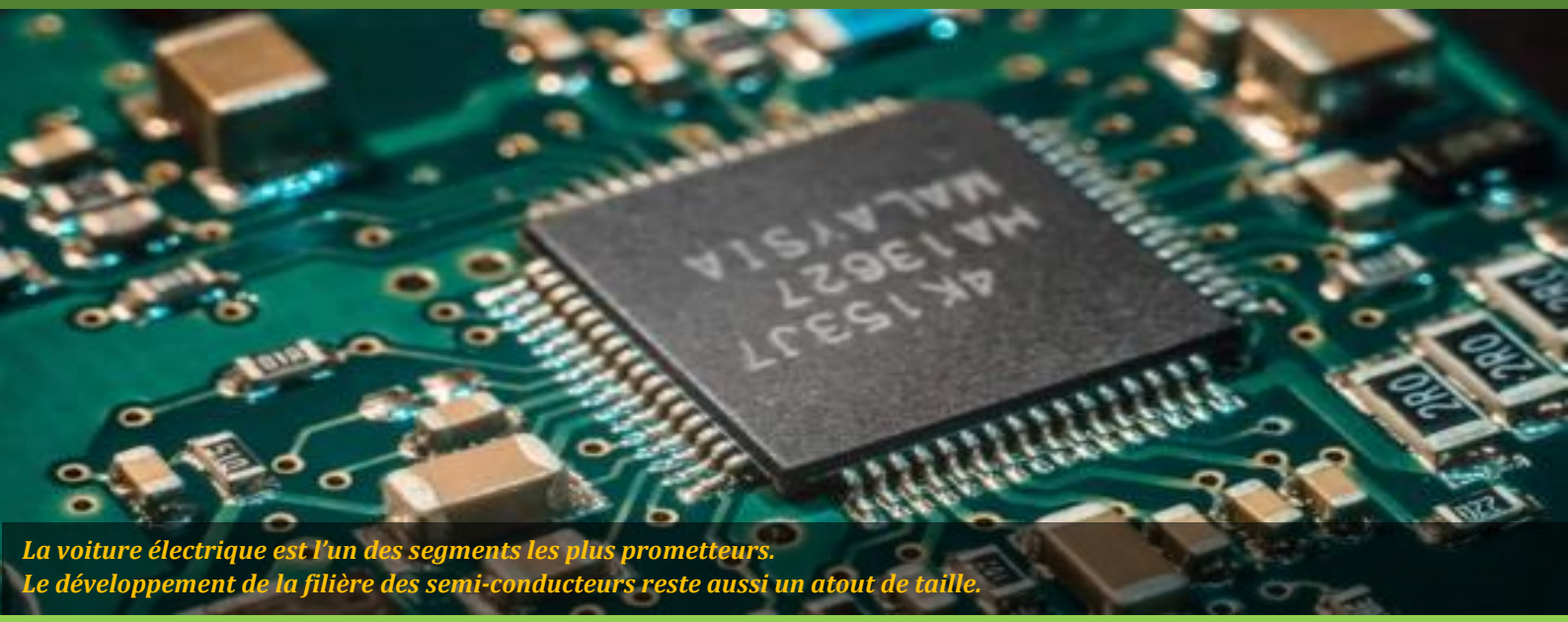

La voiture électrique est l'un des segments les plus prometteurs.
Le développement de la filière des semi-conducteurs reste aussi un atout de taille.

Le Maroc a réalisé une véritable prouesse dans le secteur automobile. L'activité est devenue une locomotive de l'économie nationale. Ses performances sont visibles à plusieurs niveaux, à commencer par les exportations qui devraient connaître en 2022 un accroissement de 33,7% à 52,6 milliards de dirhams, selon Bank Al-Maghrib (BAM). Pour Ryad Mezzour, ministre de l'Industrie et du Commerce, «le Maroc affiche désormais la troisième meilleure compétitivité au monde après la Chine et l'Inde. Il est le premier exportateur de voitures vers l'Union européenne devant la Chine, la Corée, le Japon et la Turquie.

La voiture la plus vendue en Europe est fabriquée au Maroc». En dépit de cet envol, le Maroc veut aller encore plus de l'avant en investissant de nouvelles filières pour améliorer son taux d'intégration. En plein essor dans le monde, la voiture électrique est le segment le plus investi par les constructeurs, dont la plupart ont lancé des méga programmes de développement à coup de milliards de dollars. «Avec l'industrialisation de nouveaux modèles de véhicules au Maroc, dont les véhicules électrifiés, le secteur automobile marocain entre, à pas sûrs, dans une nouvelle ère de son histoire, marquée par la montée en puissance des compétences, de la technologie et de la décarbonation», a souligné Mezzour.

Le taux d'intégration de l'industrie automobile au Maroc a atteint 63% en 2021, avec un objectif d'atteindre 80% à terme, «ce qui permettra de transformer le Royaume en la plateforme la plus compétitive au monde», indique le ministre. Pour se positionner dans ce nouveau créneau, le Maroc a déjà commencé à développer un écosystème dédié. Dernièrement, une convention a été signée entre Managem et le groupe Renault.

Le partenariat scellé permettra au groupe marocain d'orienter 70% de sa production actuelle de cobalt au constructeur français pour assurer le développement des batteries électriques. A travers cet approvisionnement, Renault pourra produire 300.000 véhicules électriques. «Le gouvernement soutiendra l'industrie minière dédiée à l'automobile. Outre le cobalt, il est prévu d'élargir l'approvisionnement à d'autres métaux comme le cuivre par exemple. Le Maroc a franchi une nouvelle étape pour améliorer son taux d'intégration et il sera une plateforme de sourcing pour les constructeurs de voitures électriques», explique Mezzour. Outre la voiture électrique, le Royaume peut développer d'autres filières pour améliorer son taux d'intégration et qui ne nécessitent pas un niveau de technologie élevé, mais parfois de lourds investissements.

Au niveau des besoins extérieurs des voitures, il y a par exemple la peinture, les pneumatiques, les produits plastiques, la tôle nue ou galvanisée ou les parechocs. Au niveau intérieur, les ceintures de sécurité, le cuir, le textile, le moussage, le chrome. Pour les freins, on note les étires ou les disques. Au niveau des composants moteur, il y a par exemple les carters d'huile, les soupapes ou les segments. Mais les semi-conducteurs restent l'une des filières les plus intéressantes pour l'industrie automobile nationale. Son développement devrait donner une forte impulsion au secteur. Certes, l'activité obéit à plusieurs contraintes à la fois financière, technologique, logistique et de stratégie sectorielle.

Mais le Maroc dispose de nombreux atouts pour s'y positionner, notamment des coûts de facteurs compétitifs. Toutefois, force est de constater que les firmes spécialisées dans ce domaine sont concentrées essentiellement dans les pays du sud-est asiatique. Elles maîtrisent toute la chaîne de production. Les groupes chinois ont des entreprises dédiées à l'approvisionnement des matières premières, au transport ou à la transformation. Cela leur permet de réaliser d'importantes économies d'échelle et de répondre aux besoins de leurs clients dans des conditions optimales. Pour atteindre ce niveau, le Maroc doit s'appuyer sur des géants mondiaux dans ce domaine. Le gouvernement a un important travail à fournir pour convaincre les multinationales de venir s'installer dans le Royaume.

رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب يعقد سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين أوروبيين

البوابة الوطنية Maroc.ma -2022/07/14

أجرى رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد شكيب لعلج، سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين أوروبيين، تمحورت حول الآليات المزمع تفعيلها من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

وخلال هذه الزيارة، التي تؤشر بالنسبة للاتحاد العام لمقاولات المغرب على إحداث مكتبه الأوروبي الجديد، ناقش السيد لعلج مع محاوريه الظرفية الدولية وأهمية تضافر جهود الشركاء، سواء في المغرب أو أوروبا، من أجل رفع التحديات الراهنة المتعددة.

وقال السيد شكيب لعلج في تصريح له، إنه "في خضم سياق اقتصادي عالمي صعب يتسم بالخروج من الأزمة المرتبطة بوباء كوفيد-19 وبارتفاع التضخم في أسعار الأغذية والطاقة، يتعين على الحلفاء والشركاء المقربين توحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة".

وبحسبه، فإن هذه الضرورة "واردة بشكل خاص في الحوض المتوسطي، حيث تعد التحديات السوسيو-اقتصادية، المتعلقة بالهجرة، وتلك الأمنية والمناخية مهمة للغاية، والتي يستدعي حلها مساهمة الجميع، لاسيما الشركات".

وخلال هذه الزيارة، التقى السيد لعلج برئيسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، السيدة كريستا شوينغ، وذلك قصد استكشاف إمكانيات التعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما تشغيل الشباب، وكذا نائبة رئيسة البرلمان الأوروبي، السيدة إيفا كايلي، لمناقشة الأجندة الرقمية للاتحاد الأوروبي والآليات التي يتعين تنفيذها من أجل تعزيز العلاقات بين الشركات قصد رقمنة سلاسل القيمة المتوسطية.

كما تباحث مع أنطونيو لوبيز إستوريز وايت، عضو البرلمان الأوروبي والأمين العام لحزب الشعب الأوروبي، حول أهمية تحديث اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، من أجل تحرير الإمكانات الاقتصادية الكاملة لهذا التعاون وتعزيز الاندماج الاقتصادي المتوسطي والإفريقي.

وكان الاتحاد العام لمقاولات المغرب ونظيره الأوروبي "بيزنس يوروب" قد نشرا بيانا مشتركا في شتنبر الماضي، يدعو مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى تحديث اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. وقد تردد صدى هذا التوافق القوي للقطاع الخاص حول فرصة محورية لأوروبا في خطاب حديث لنائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية، فالديس دومبروفسكيس، الذي أكد، خلال حوار الأعمال بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، الذي جرى تنظيمه في ماي الماضي بمراكش، على الفرصة الكبرى المتمثلة في دمج الاقتصاد المغربي والأوروبي، لاسيما في مجالات الاستدامة والطاقات المتجددة.

ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب، كما أن المملكة هي الشريك الأول للتكتل في المنطقة. فانطلاقا من الفلاحة إلى الصيد البحري، مرورا عبر العمل المناخي والأمن، يحافظ الشريكان على تعاون مميز في جميع المجالات.

ويعتبر المغرب المستفيد الأول من إستراتيجية "البوابة العالمية" (غلوبال غيتواي) الأوروبية، والموقع الأول على شراكة خضراء في مجال الطاقة والمناخ والبيئة مع الاتحاد الأوروبي. حيث يشكل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل أزيد من 90 ألف مقاولة في المغرب، منها 95 بالمائة من المقاولات الصغرى والمتوسطة، "فاعلا محوريا في تعزيز هذه العلاقات".

DES INVESTISSEURS JAPONAIS INTÉRESSÉS PAR LE POTENTIEL ÉCONOMIQUE DU ROYAUME

Le 360.ma -04/07/ 2022

En visite de travail à Tokyo dans le cadre du lancement de la marque Morocco Now, la délégation marocaine, conduite par Mohcine Jazouli, ministre délégué auprès du chef du gouvernement chargé de l'Investissement, a constaté l'intérêt appuyé des opérateurs privés, agences et institutionnels nippons pour le potentiel économique du Royaume.

Organisée par l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations (AMDIE), avec l'appui de l'ambassade du Maroc au Japon, la visite de la délégation marocaine au Japon a été l'occasion de rencontrer plus d'une vingtaine de leaders économiques dans des secteurs d'activités aussi diversifiés que l'automobile, l'aéronautique, l'agro-alimentaire, le textile, le tourisme, les énergies renouvelables ou encore les infrastructures, indique un communiqué du ministère délégué auprès du chef du gouvernement chargé de l'Investissement, de la Convergence et de l'Evaluation des politiques publiques.

Les institutionnels japonais rencontrés, parmi lesquels le vice-ministre des Affaires étrangères, le vice-ministre de l'Economie, du Commerce et de l'Industrie ainsi que les dirigeants des agences de développement du commerce et des investissements JETRO et de la coopération internationale JICA, ont vivement salué l'entrée en vigueur récente de l'accord pour la promotion et la protection des investissements et de l'accord de non double-imposition.

Ces accords contribueront à encourager davantage les entreprises japonaises à investir au Maroc. Il y a ainsi un momentum à saisir, notamment dans un contexte de relocalisation des chaînes de production et de bouleversement des chaînes logistiques que connaît le monde.

Ces institutionnels ainsi que les opérateurs économiques japonais ont salués unanimement les avancées socio-économiques du Maroc, sa stabilité politique et le leadership du roi Mohammed VI, qui ont permis de positionner le Maroc comme destination prioritaire pour le développement et la diversification des investissements mais également comme plateforme régionale pour le développement de leurs exportations à destination de l'Europe et de l'Afrique notamment.

Nobuhiko Sasaki, président directeur général de JETRO, «l'AMDIE japonaise» a d'ailleurs à cette occasion proposé l'organisation prochaine d'un forum d'affaires entre secteurs privés marocain et japonais, non seulement dans les secteurs d'activité traditionnels où les entreprises japonaises sont présentes au Maroc comme l'automobile, mais également dans de nouveaux secteurs cibles comme l'aéronautique, l'hôtellerie et les énergies renouvelables.

La délégation marocaine a, par ailleurs, pu constater l'alignement des objectifs entre le Maroc et le Japon pour faciliter la transition énergétique de leurs économies respectives par le développement des énergies renouvelables, domaine où le Royaume est cité comme «champion régional» grâce à la vision éclairée du Roi.

MAROC : L'AMDIE MET EN AVANT À SÉOUL LES OPPORTUNITÉS D'INVESTISSEMENTS QU'OFFRE LE MAROC

AFRICA BUSINESS INTELLIGENCE-05/07/ 2022

Séoul – Le directeur des investissements de l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations (AMDIE), Saber Chbani Idrissi, a mis en avant, dans un entretien accordé à l'agence de presse sud-coréenne Yonhap, les opportunités d'affaires qu'offre le Maroc, notamment à travers la marque "Morocco Now".

"Les relations économiques entre la Corée et le Maroc sont bonnes mais sont à développer. Plusieurs entreprises coréennes sont installées au Maroc comme Hands Corp. (usine à Tanger) et Yura Corp. (à Meknès) dans l'automobile, mais nous avons encore beaucoup de choses à accomplir ensemble. Le nombre d'entreprises coréennes installées au Maroc est clairement appelé à se développer", a souligné M. Chbani Idrissi.

"L'AMDIE est une agence centrale qui représente le gouvernement et qui a pour vocation de travailler sur l'ensemble des secteurs d'activité du tissu économique marocain, à l'exception de quelques secteurs qui sont gérés par des agences en direct comme l'agriculture et le tourisme", a expliqué le responsable dans l'entretien.

"Sur l'ensemble du territoire marocain, nous avons deux missions principales. Une est une mission de promotion et communication. Nous allons lancer demain officiellement la marque "Morroco Now" en Corée du Sud. La deuxième est une mission business, de développement des affaires avec deux axes : développement des investissements au Maroc et développement des exportations depuis le Maroc", a ajouté M. Chbani Idrissi.

Le responsable a ainsi relevé que l'objectif central est d'attirer les investisseurs étrangers et de leur offrir l'accès à plus de 1,5 milliard de consommateurs africains, européens et américains grâce à la cinquantaine d'accords de libre-échange conclus par le Maroc, à sa position géostratégique unique au carrefour de l'Europe et de l'Afrique et à sa stabilité politique et économique.

Il a, dans ce sens, mis en avant les avantages dont bénéficierait une entreprise sud-coréenne qui décide de s'installer au Maroc, notamment en termes d'exportations sans droits de douane vers les pays cités, en plus de la jeunesse, la disponibilité, la qualification et le coût de la main-d'œuvre.

M. Chbani Idrissi a également souligné que le Maroc est engagé dans une économie durable, faisant savoir qu'en 2022, 42% de l'électricité consommée au Royaume est produite grâce à de l'énergie verte, avec l'ambition de porter ce chiffre à 52% en 2030.

"Nous avons une situation géographique qui nous permet d'avoir du soleil, du vent et de l'eau. Toutes ces caractéristiques font que nous proposons aux industries d'être totalement décarbonées", a-t-il noté.

Cet entretien s'inscrit dans le cadre du "Roadshow" organisé du 4 au 6 juillet à Séoul, visant la présentation et la promotion de la marque "Morocco Now", la nouvelle force de frappe d'investissement et d'export du Maroc à l'international.

L'arrivée de la "Morocco Now" en Corée du Sud, quatrième puissance économique du continent asiatique, intervient à un moment à forte charge historique, Rabat et Séoul marquant cette année le 60è anniversaire de l'établissement de leurs relations diplomatiques.

L'événement comprend des réunions B2B, des déjeuners d'affaires, un grand symposium et un dîner sur l'environnement des affaires au Maroc.

Aéronautique : création d'une unité de production du canadien GAL Aerospace à Casablanca

INDUSTRIES.MA-20/07/ 2022

Le ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, a signé un mémorandum d'entente avec la firme canadienne GAL Aerospace, pour la réalisation d'une unité de production en 2023 à Casablanca, ce 19 juillet 2022 à Londres.

Deuxième signature d'investissement pour le Maroc lors du Salon aéronautique international de Farnborough, qui s'est déroulé du 18 au 22 juillet à Londres. En effet, après la signature d'un protocole d'Accord, pour la mise en place d'un écosystème Collins Aerospace au Maroc, le ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, a signé un mémorandum d'entente (MoU) avec la société canadienne GAL Aerospace, le 19 juillet 2022. Le but de ce MoU est de créer un projet intégré, qui consiste au développement d'une unité de production, de modification et d'achèvement d'intérieurs de cabines d'avions, à Casablanca en 2023. En termes de coût, le projet nécessitera un investissement de 125,3 millions de dirhams et permettra la création de 240 emplois directs.

« Ce projet s'aligne sur notre priorité nationale de renforcer la souveraineté industrielle du Royaume au niveau de la modification d'avions, à travers la réalisation de certaines opérations, qui sont actuellement effectuées en Europe. En développant au Maroc l'activité intérieur de cabines considérée comme chaînon manquant de la supply chain nationale, c'est un nouvel acquis qui s'ajoute aux nombreux atouts de la plateforme aéronautique nationale, dont la compétitivité mondiale se renforce de jour en jour, sous le Leadership de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste », a déclaré le ministre.

Notons que la création de cette unité permettra ainsi au Maroc de booster davantage son attractivité par la localisation des activités de GAL auprès de ses clients européens et africains au niveau de son site marocain. L'entreprise comptabilise plus de 20 ans d'expérience dans le domaine de la réparation, la conception et la fabrication des intérieurs de cabines, la modification ainsi que l'achèvement d'avions. En dehors du Canada, elle est présente aux USA et en Colombie.

Marrakech abrite le sommet des affaires USA-Afrique

MarocHebdo-20/07/ 2022

L'organisation au Maroc de la 14ème édition du Sommet des affaires Etats-Unis-Afrique (19-22 juillet), dont les travaux ont démarré, mercredi 23 juillet 2022 à Marrakech, constitue une consécration du rôle naturel du Royaume en tant que porte d'accès à l'Afrique et trait d'union avec ses partenaires internationaux comme l'Europe, les États-Unis et l'Amérique du Sud. C'est ce qu'a affirmé en ouverture de ce sommet le ministre des Affaires étrangères, de la Coopération internationale et des Marocains résidant à l'étranger, Nasser Bourita. M. Bourita a expliqué que la tenue au Maroc de ce conclave est porteur de multiples significations et traduit l'attachement solide du Royaume, sous la conduite éclairée de S.M. le Roi Mohammed VI, à son appartenance naturelle à l'Afrique et son souci d'accompagner la stabilité et le développement économique et durable du continent. Et le ministre de poursuivre que l'organisation de ce sommet au Maroc illustre la maturité du partenariat stratégique maroco-américain qui, grâce à son développement au niveau bilatéral, contribue de manière directe et efficace à la sécurité et à la stabilité dans d'autres espaces géographiques, en particulier en Afrique et au Moyen-Orient.

La forte présence de plus de 1.000 participants à ce sommet met en évidence les perspectives importantes et prometteuses du partenariat entre l'Afrique et les États-Unis dans le domaine du commerce, des investissements et des affaires. Elle souligne aussi l'importance du secteur privé et des institutions de développement et d'investissement en tant que levier principal de ce partenariat.

Si la tenue de cette réunion coïncide avec une période d'espoir pour la disparition de la pandémie de la Covid-19, elle coïncide également avec une phase où l'économie mondiale vit au rythme de profondes turbulences qui ont affecté les chaînes de production et d'investissements, ainsi que les échanges commerciaux, et provoqué de l'inflation et des pressions économiques préoccupantes, ce qui requiert, plus que jamais, l'attachement à la coopération en tant que seul moyen pour assurer la sécurité, la fluidité du commerce et la préservation de la confiance des investisseurs.

Dans ce contexte difficile plein de défis et marqué par la reconfiguration de l'économie internationale, le rôle du Continent africain, en tant que réservoir de croissance de l'économie mondiale et allié de poids pour ses partenaires internationaux, se met en évidence, a fait constater M. Bourita, notant que grâce à la richesse du capital humain et des ressources naturelles du Continent, et compte tenu de son futur marché structuré et interconnecté, dans le cadre de la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECA), ses groupements économiques régionaux et son taux de croissance économique de 6%, l'Afrique dispose de potentialités à même de lui permettre de faire face aux crises et de renforcer sa souveraineté dans des secteurs stratégiques, tels que la santé, la sécurité alimentaire, l'énergie et les infrastructures, afin d'assurer la réalisation d'une croissance inclusive et d'un développement juste et équitable.

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN EUROPE

(16 Août – 15 Septembre) 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
ACHEMA Rencontre internationale de l'ingénierie de la chimie, de la protection de l'environnement et des biotechnologies. Salon et congrès	ts les trois ans	**Francfort (Allemagne)** Exhibition Centre Frankfurt	22/08/2022 5 jours
GAMESCOM Salon international des jeux et loisirs interactifs	annuel	**Cologne (Allemagne)** Exhibition Centre Cologne	24/08/2022 5 jours
MUNICH FABRIC START Salon international des textiles	bi-annuel	**Munich (Allemagne)** M,O,C,	30/08/2022 3 jours
WOOD PRODUCTS & TECHNOLOGY Salon des produits et technologies du bois	ts les deux ans	**Göteborg (Suède)** Svenska Mässan - Swedish Exhibition & Congress Centre	30/08/2022 4 jours
CNR AMBALAJ FUARI Salon spécialisé dans la transformation des aliments, l'emballage et les technologies d'étiquetage	annuel	**Istanbul (Turquie)** Istanbul Expo Center / Istanbul Fuar Merkezi / CNR Expo	31/08/2022 4 jours
PLASA Salon professionnel des dernières tendances en architecture, loisirs, industrie de l'événementiel et des concerts. Eclairages, son, ingénierie de scène et des effets spéciaux...	annuel	**Londres (Royaume-Uni)** Olympia Exhibition Centre	04/09/2022 3 jours
GASTECH Salon international et conférence sur l'industrie des gaz de pétrole liquéfié et du gaz naturel	annuel	**Milan (Italie)** Fiera Milano City	05/09/2022 4 jours
PROMOGIFT Salon international des objets promotionnels et des machines de personnalisation	annuel	**Madrid (Espagne)** Ifema - Parque Ferial Juan Carlos I	06/09/2022 3 jours
ECO CASA ENERGY Salon des énergies renouvelables, des économies d'énergie et du bâtiment durable	annuel	**Pordenone (Italie)** Pordenone Fiere	09/09/2022 3 jours
OROAREZZO Salon international de la joaillerie. L'événement qui exploite la meilleure production d'orfèvrerie 'Made in Italy' au niveau international	annuel	**Vicence (Italie)** Fiera di Vicenza	09/09/2022 5 jours
AUTOMECHANIKA FRANKFURT DIGITAL PLUS Rencontre mondiale sur l'industrie automobile	ts les deux ans	**Francfort (Allemagne)** Exhibition Centre Frankfurt	13/09/2022 5 jours
INCODA Salon professionnel du meuble et de la décoration intérieure	annuel	**Gorinchem (Pays-Bas)** Grote Markt	11/09/2022 3 jours

https://www.eventseye.com

FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

(16 Août – 15 Septembre) 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
TECNOLOGIA MULTIMEDIA INTEGRADA – MÉXICO Salon et conférences pour l'audio/vidéo professionnel et l'intégration de systèmes. Systèmes audiovisuels, signalisation numérique, technologie résidentielle et du bâtiment, communications unifiées, vidéoconférence, réseaux de données et plus encore	annuel	**Mexico (Mexique)** Mexico World Trade Center	17/08/2022 3 jours
ELETROTEC+EM-POWER SOUTH AMERICA Le grand salon sud-américain pour l'industrie de l'énergie	annuel	**São Paulo (Brésil)** Expo Center Norte	23/08/2022 3 jours
FEBRATEX La plus grande foire d'Amérique du Sud pour l'industrie textile. Machines à coudre et à découper, garnitures, étiquettes, finition, traitement, fils, automatisation industrielle, ordinateurs, métiers à tisser et matières premières, chimie appliquée...	ts les deux ans	**Blumenau (Brésil)** Parque Vila Germanica	23/08/2022 4 jours
EXPOPLAST PERU Salon internationale de l'industrie de la plasturgie au Pérou	ts les deux ans	**Lima (Pérou)**Centro de Exposiciones Jockey	24/08/2022 4 jours
EXPO CAFÉ Le grand salon du café au Mexique	annuel	**Mexico (Mexique)** Mexico World Trade Center	08/09/2022 3 jours
INDUSTRIAL AUTOMATION NORTH AMERICA Salon international de l'automatisation industrielle	ts les deux ans	**Chicago, IL (USA)** McCormick Place	12/09/2022 6 jours

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

(16 Août – 15 Septembre) 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
IPMEX MALAYSIA*Salon international l'impression, du papier et des machines de conditionnement en Malaisie*	ts les deux ans	**Kuala Lumpur (Malaisie)** Malaysia International Trade & Exhibition Centre (MITEC)	04/08/2022 4 jours
INTERNATIONAL JEWELLERY FAIR foire commerciale réservée aux acheteurs et aux vendeurs de l'industrie de la joaillerie et de l'horlogerie.	annuel	**Sydney (Australie)** ICC Sydney - International Convention Centre Sydney	27/08/2022 3 jours
CHINA GRTAE Salon chinois international des pneus et des accessoires automobiles	annuel	**Dongying (Chine)** Guangrao International Exhibition Center	28/08/2022 3 jours
WORLD SMART ENERGY WEEK – TOKYO Salon international et conférences consacrés à toutes les technologies d'énergies renouvelables et de nouvelle génération	annuel	**Tokyo (Japon)** Tokyo International Exhibition Center (Tokyo Big Sight)	31/08/2022 3 jours

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON

EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT

(16 Août – 15 Septembre) 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
CAIRO INTER LEATHER Salon international du cuir et des accessoires du Caire	annuel	**Le Caire (Egypte)** Cairo International Convention & Exhibition Centre	17/08/2022 *3 jours*
MOMBASA INTERNATIONAL SHOW (MIS) Foire internationale du Kenya: agriculture, industrie, activités relatives au tourisme, pêche, secteur bancaire, import et export, transport, etc...	annuel	**Mombasa (Kenya)** ASK Jomo Kenyatta Showground	24/08/2022 *5 jours*
SUPPLY CHAIN & LOGISTICS ARABIA Salon de la chaîne logistique, du transport, de l'entreposage et du e-commerce	annuel	**Riyadh (Arabie Saoudite)** Hilton Riyadh Hotel & Residences	28/08/2022 *2 jours*
PAPER MIDDLE EAST Salon international du papier et du carton, du tissu en papier et de l'emballage	annuel	**Le Caire (Egypte)** EIEC (Egypt International Exhibition Center)	03/09/2022 *3 jours*
SAHARA Salon international de l'agriculture et de l'alimentation pour l'Afrique et le Moyen-Orient	annuel	**Le Caire (Egypte)** EIEC (Egypt International Exhibition Center)	11/09/2022 *4 jours*
MADESIGN EXPO Salon international de la décoration, de l'ameublement, du tapis et des textiles pour la maison	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	13/09/2022 *3 jours*
MOROCCO FOODEXPO Salon international de l'alimentation et de l'agriculture au Maroc	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	13/09/2022 *3 jours*
SIEMA Salon international de l'industrie agroalimentaire, emballage et procédés de fabrication	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	13/09/2022 *3 jours*

https://www.eventseye.com

WorldFood Istanbul

a Hyve event

30th ANNIVERSARY

30th International Food Products & Processing Technologies Exhibition

1 - 4 September 2022

TUYAP

Buyukcekmece / Istanbul

Worldfood Istanbul Salon international des produits alimentaires et des technologies agro-alimentaires

aura lieu du jeudi, 01. septembre au dimanche, 04. septembre 2022 à Istanbul.

8th international MSME Expo – 25-27 August 2022 – New Delhi

Nous tenons à vous informer que la "8e exposition internationale sur les start-ups des MPME en Inde, foire commerciale et sommet -2022" est organisée par le Forum de développement des MPME du 25 au 27 août 2022 à Pragati Maidan, New Delhi.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

CIDC
المركز الإسلامي لتنمية التجارة
Islamic Centre for Development of Trade

TANGER MED ZONES

AMDIE

غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات
لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة
Chambre de Commerce d'Industrie et de Services
RÉGION TANGER - TÉTOUAN - AL HOCEÏMA

الملتقى الثالث

المناطق الصناعية ودورها في جذب الاستثمار وتنمية الصادرات

النشرة التعريفية

مكان عقد الملتقى

فندق ROYAL TULIP
مدينة طنجة - المملكة المغربية

الثلاثاء	الاربعاء	الخميس
15	16	17

نوفمبر 2022

تحت شعار

أهمية المناطق الصناعية في التنمية الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

محاور الملتقى

01 واقع وآفاق المناطق الصناعية في الدول العربية وتحدياتها في ظل التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

02 منظومة إدارة المناطق الصناعية وتطويرها من خلال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) .

03 البنية التحتية للمناطق الصناعية : إمكانيات ومبادرات التحول الرقمي ورقمنة الخدمات اللوجستيكية في المناطق الصناعية.

04 المناطق الصناعية المستدامة وأهميتها في تعزيز الصناعات الخضراء وتشجيع الاقتصاد الدائري.

05 أهمية المناطق الصناعية في دمج الصناعة الوطنية ضمن سلاسل القيمة الإقليمية والدولية للرفع من مساهمة قطاع الصناعة.

06 برامج وآليات دعم الصناعات التصديرية بالمناطق الصناعية وسبل تطويرها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

07 التجارب الوطنية والدولية في مجالات الاستثمار وتنمية الصادرات بالمناطق الصناعية.

للمزيد من المعلومات:

https://drive.google.com/file/d/16OVJurEwspiN_S68kR2B_HNoUSpKF1OI/view

Nous avons le plaisir de vous informer que « ASMEX ACADEMY » reconduit le programme de formation continue pour devenir « Gestionnaire Import-Export Confirmé.«

En partenariat avec ACTE INTERNATIONAL, ce programme de formation continue démarrera le 15 septembre 2022 et comportera:

- 11 modules opérationnels et techniques soit 98 heures de formation (14 journées);
- Une approche opérationnelle axée sur des mises en situation et cas pratiques;
- Des contrôles de connaissances en début et fin de chaque module permettant d'évaluer les acquis, et de remettre en fin de programme, un certificat de compétence émis par ACTE International/ ASMEX.

Le nombre de places est limité à 12 participants.

Il est à souligner que le « certificat de compétence » n'est décerné qu'aux participants ayant suivi l'ensemble des modules et réussi les contrôles de connaissance.

Pour obtenir plus de détails et pour vous inscrire :

https://asmex.org/events/gestionnaire-import-export-confirme-programme-de-formation-continue-presentiel-ou-distanciel/

Foires et Rencontres 05

PLAN SOMMAIRE

	MODULES	Durée (Jours)	Dates prévisionnelles
1	Incoterms® 2020 en pratique Sécurisez vos commandes et vos prix de transport international	1	16/06/2022 (7 heures)
2	Les moyens de paiement à l'international Comprendre les différents moyens de paiement et maîtriser les exigences du crédit documentaire	1	17/06/2022 (7 heures)
3	Les techniques du classement douanier Maîtriser la technique du classement tarifaire et éviter les contentieux douaniers	2	29 & 30/06/2022 (14 heures)
4	Les règles de détermination de l'origine Maîtriser et tirer avantage des accords de libre-échange " UE – EURMED – Ligue Arabe…"	2	07 & 08/07/2022 (14 heures)
5	La valeur et la fiscalité douanière Maîtriser la notion de la valeur en douane, appréhender ses mécanismes et éviter les risques douaniers et fiscaux	1	15/09/2022 (7 heures)
6	Le circuits de dédouanement à l'importation et à l'exportation Focus par mode de transport	2	29 & 30/09/2022 (14 heures)
7	Organiser et gérer un transport international Focus par mode de transport	1	20/10/2022 (7 heures)
8	Les Régimes Economiques en Douane (RED) Choisir et gérer les Régimes Economiques en Douane (RED)	1	21/10/2022 (7 heures)
9	Importer / Exporter en Zone d'Accélération Industrielle (ZAI) Maîtriser les opérations depuis et vers les zones d'accélération industrielle	1	03/11/2022 (7 heures)
10	Obtenir la certification Opérateur Economique Agréé (OEA) Pourquoi, quand et comment demander la certification OEA ?	1	04/11/2022 (7 heures)
11	Les opérations de commerce triangulaire (Cross Trade) Choisissez et pilotez vos opérations en cross trade (triangulaires)	1	15/11/2022 (7 heures)

FRAIS DE PARTICIPATION

Tarif programme complet (14 journées / 98 heures de formation continue) — **33 000 Dhs H.T. / personne**

Programme complet éligible aux CSF de l'OFPPT

Document remis — **Certificat de formation**

Pour obtenir le programme détaillé :

Mme Hind LAHSINIA – Responsable Evènementiel – ASMEX
Tel : +212 (0)5 22 94 93 05/08 Email : h.lahsinia@asmex.org
ASMEX – 02, Rue Jbel Aroui Ang. Bd Sidi Abderrahmane, Hay Essalam, Casablanca 20203, Maroc

Marchés publics : dématérialisation progressive des procédures à partir du 10 juillet

MEDIAS24-06/07/ 2022

L'arrêté sur la dématérialisation des procédures des marchés publics et des garanties financières, publié au Bulletin officiel du 30 juin 2022, entrera en vigueur progressivement à partir du 10 juillet. Son application intégrale est prévue pour le 1er août. En attendant, le dépôt manuel des candidatures est maintenu dans certains cas.

Publié au Bulletin officiel du 30 juin 2022 (n°7104), un arrêté de la ministre des Finances (n°1982.21) porte sur la dématérialisation des procédures des marchés publics et des garanties financières. Son entrée en vigueur est progressive et commence **dix jours après sa publication au B.O.** pour certaines dispositions – soit à partir du 10 juillet. Mais **le texte ne sera applicable dans son intégralité qu'à partir du 1er août 2023**.

Les dispositions relatives à l'obligation de dépôt et de retrait des dossiers des concurrents et de leurs offres par voie électronique, ainsi que la dématérialisation des garanties financières des marchés publics dont la valeur dépasse les **5 MDH**, n'entreront en vigueur qu'à partir du 1er novembre 2022.

Celles dont le montant dépasse **2 MDH** entreront en vigueur dès le 1er février 2023. La généralisation de l'obligation de dématérialisation est prévue pour le 1er août 2023. En attendant, la procédure matérielle reste applicable.

Cet arrêté détermine les modalités de tenue et d'utilisation de la base de données électronique des entrepreneurs et des fournisseurs, ainsi que les conditions et modalités de dépôt et de retrait des offres par voies électroniques, mais aussi les modalités d'accès aux enchères électroniques et leur tenue.

Ces opérations seront réalisées sur **un portail national des marchés publics auquel les utilisateurs peuvent accéder via un identifiant et un mot de passe**. Cette plateforme permet au maître d'ouvrage de présenter le dossier à la commission consultative et de prendre connaissance de leurs observations.

Le portail permet également de chiffrer les dossiers de candidatures, de publier les résultats de la séance d'ouverture des dossiers, d'évaluer les offres, d'informer le concurrent qui remporte l'appel d'offres et ceux dont les offres ont été rejetées, et ce, en motivant la décision. Le tout par voie électronique.

Dans ce sens, comme le précise l'article 7 de cet arrêté, le maître d'ouvrage met à la disposition des concurrents, à travers le portail, un dossier, des documents ainsi que des informations et indications complémentaires. Les concurrents peuvent procéder à la signature électronique des documents via un certificat d'authenticité et chiffrer leurs dossiers qui, une fois déposés, sont automatiquement datés.

Les dossiers soumis en dehors des délais seront automatiquement rejetés par la plateforme sachant qu'il est possible de retirer le dossier avant la date butoir, avec le même certificat d'authenticité utilisé lors du dépôt. En cas de retrait du dossier, et si les délais le permettent, le concurrent peut en déposer un nouveau en ligne.

Cet arrêté vient également fixer les modalités et les conditions pour effectuer, sous forme électronique, l'établissement, la conservation et la transmission des **documents et des pièces justificatives des dépenses de l'Etat.**

Ainsi, les concurrents peuvent déposer les demandes d'établissement de garanties provisoires ou attestations de garantie personnelle et solidaire, mais aussi **déposer des demandes de mainlevée ou récupérer la garantie provisoire.**

Quant aux enchères électroniques, cet arrêté fixe leurs modalités et conditions de recours et de mise en œuvre, en application de l'article 151 du décret sur les marchés publics. Dans ce sens, l'article 19 de cet arrêté indique que c'est au maître d'ouvrage de publier un avis d'enchère électronique sur le portail.

Celui-ci doit contenir plusieurs informations obligatoires, dont l'objet de l'opération, l'identité du maître d'ouvrage, la date butoir pour le dépôt des candidatures, le jour et l'heure fixés pour le début de l'enchère et ceux fixés pour sa fin. Mais aussi les conditions auxquelles les concurrents doivent répondre, sachant qu'il faut en autoriser au moins trois à s'inscrire et en retenir au moins deux pour participer à l'enchère.

Les concurrents peuvent consulter et télécharger le dossier, tous les documents et toutes les informations complémentaires de l'enchère électronique, dans le respect des conditions d'utilisation du portail sur lequel se déroule l'opération en trois étapes. La première est l'étude de la liste des concurrents retenus pour participer. La seconde est la participation par voie électronique et, enfin, la dernière consiste en l'octroi du marché public à un concurrent et la préparation d'un procès-verbal de l'enchère électronique.

Pour rappel, la réglementation des marchés publics fait actuellement l'objet de retouches. Si cet arrêté vient appliquer les dispositions de textes existants, dont le décret sur les marchés publics, ce dernier est en voie de révision puisqu'un avant-projet a récemment été déposé en consultation publique sur le portail du secrétariat général du gouvernement.

Annexe Khénifra : ملحقة خنيفرة
Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

Annexe Khouribga : ملحقة خريبكة
Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563344
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

***Siège régional* :المقر الجهوي**
Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب 548، بني ملال
Tel :+212523482344
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr